

العزوف الانتخابي في تجارب الانتقال الديمقراطي العربية: الأسباب والحلول

The reluctance to vote in the experiences of the Arab democratic transition:
Reasons and solutions

Amel KHALI آمال خالي

جامعة الجزائر3، khali.amel@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/01/10

تاريخ القبول: 2024/01/02

تاريخ الإرسال: 2023/08/30

ملخص:

أسلط من خلال الدراسة الضوء على أهم أسباب العزوف عن الانتخاب في الدول التي عرفت تجارب الانتقال الديمقراطي عربيا وحلول هذه المشكلة. أبرزت أهم أسباب تعثر التجارب المتعلقة بالمسار الانتخابي والتي تشاركها الدول العربية، وتوصلت إلى كفاءات تحفيز المشاركة الانتخابية على ضوء التجارب الدولية المتوفرة. توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها كون العزوف الانتخابي نتيجة لأسباب متداخلة داخلية أكثر منها خارجية، كما خلصت إلى ضرورة المزج بين الإصلاحات السياسية العميقة والضمانات القانونية وإيجاد الضامن على التطبيق الحسن وإعادة بعث الثقة لدى المواطن، والتركيز على الدور الأساسي الذي يلعبه الجيش كضامن للانتقال، وكذا الدور الذي يقع على الإعلام كمحفز وداعم للمسار الانتخابي.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ الانتخابات؛ العزوف الانتخابي؛ الدول العربية.

Abstract:

Through the study, I aim to highlight the main reasons of the reluctance to vote in Arab democratic transition experiences, at the end, I propose some ways in order to stimulate electoral participation. Through the study, I have reached a series of results, the most important of which is that electoral torment results from many overlapping causes, Internal rather than external, as I have concluded through the study, there is a need to blend deep political reforms with legal safeguards, to find a guarantor of good application and to restore trust among citizens. The army institution has an important role to play, as a guarantor of transition, as well as the media that should be a catalyst and a support to the transition process.

Keywords: Democratic transition; Election; Election boycott; Arab countries

* المؤلف المرسل: آمال خالي، khali.amel@univ-alger3.dz

مقدمة:

عرفت بعض الدول العربية مجموعة من الانتفاضات الشعبية تنضوي في أدبيات العلوم السياسية تحت مسمى تجارب الانتقال الديمقراطي. تتقاسم الانتفاضات مجموعة من الخصائص منها: العفوية، غياب التمثيل الهرمي، المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وربط الفساد بممارسات النظم السياسية والدعوة لمحاسبتها، وينتج عن هذه الخواص تشارك تجارب الانتقال الديمقراطي سواء في الدول العربية أو التجارب الدولية الأخرى في ضرورة الترتيب لانتخابات تضمن التغيير الديمقراطي للنظم السياسية كما يطلبه الحراك الشعبي.

نظريا، تدخل الانتخابات ضمن الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن، لكن، نلاحظ تحول المواطن العربي من الدفاع عن الحق في الانتخاب الى العزوف والاحجام عنه، وان كانت المشاركة الانتخابية مهمة لقيام أية دولة ديمقراطية واضفاء الشرعية على كل نظام حاكم، فان أهميتها تتضاعف في فترة الانتقال الديمقراطي التي يعاقر الوطن العربي لاجتيازها وإنجاحها.

رغم أهمية موضوع الانتخابات ودورها في إنجاح الانتقال الديمقراطي إلا أنها لم تعرف الاهتمام البحثي الكاف، لاسيما في الدول العربية، وهذا ما يكسب هذه الدراسة أهمية وأصالة، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو إدراك العلاقة بين النجاح في تنظيم انتخابات وترجمة مطالب الشعوب في الإنتقال إلى ديمقراطيات قادرة على تحسين الظروف المعيشية والوصول إلى نوع من الاستقرار خاصة وأن المواعيد الانتخابية التي أعقبت موجات الحراك عرفت وتعرف عزوفا انتخابيا متزايدا فيبعد مضي سنوات عديدة على بداية تجارب الانتقال، لدينا المسافة الكافية لدراسة هذه الظاهرة بشكل أفضل.

ننطلق في البحث من تشرح أسباب العزوف عن الانتخابات للوصول إلى طرح جملة من الآليات التي من شأنها تقديم حلول لأسباب العزوف الانتخابي، وتحفيز المشاركة الانتخابية بكافة أطوارها، ونحاول بهذا الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أسباب العزوف الانتخابي للشعوب العربية المطالبة بالتغيير الديمقراطي؟ وكيف نحفز المشاركة الانتخابية في دولنا العربية؟

الفرضية:

العزوف الانتخابي هو نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ودليل على تطويق مسارات الانتقال من طرف النظم السياسية.

تحفيز المشاركة الانتخابية مرتبط بإعطاء ضمانات تتماشى وتطلعات الشعوب وإقناع الشعوب هذه الأخيرة بجدواها وإيجاد الكفيل للوفاء بالالتزامات المقدمة.

التوليفة المنهجية:

تماشيا ومتطلبات الدراسة، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على حال تجارب الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي وأسباب العزوف الانتخابي ومحدودية نتائج مسار التغيير كما نساند الوصف والتحليل بالمنهج المقارن الذي نقابل من خلاله بين بعض تجارب الدول العربية وبين هذه الأخيرة وبعض التجارب العالمية، لاستنتاج المخارج المتاحة.

1. أهمية العملية الانتخابية بالنسبة لعملية الانتقال الديمقراطي:

تدخل مرحلة الانتخابات في صلب مراحل التحول الديمقراطي في كافة التجارب الدولية وتعتبر من المراحل المتقدمة في هذا المسار، فهي تسبق أو تلي مراجعة الدستور مباشرة. لقد ارتبط نجاح تجارب الانتقال طردا بنجاح الانتخابات لاسيما في سنوات التسعينيات من القرن الماضي التي عرفت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي. ويقاس نجاح الانتخابات ودرجة ديمقراطيتها بجملة من المؤشرات كالتنظيم بصورة دورية دونما انقطاع، المشاركة الانتخابية، ومدى مساهمة الانتخابات في تحقيق تداول سلمي للسلطة أو إعادة إنتاج نفس النظام (أحمد، 2018، ص.ص. 15، 16).

يعتبر الانتخاب حق أساسي في النظم الديمقراطية، وهو أداة للتغيير السلمي لهذا من المفترض أن تمثل المشاركة الانتخابية تعبيراً عن الإرادة الشعبية في التغيير من وضعية سياسية واجتماعية واقتصادية أدت الى الانتفاضة الشعبية، إلى وضعية أخرى جديدة يعهد فيها الشعب إلى منتخبيه بإجراء التغييرات اللازمة من أجل التغيير الديمقراطي. وعليه، يفترض من المرشحين للانتخاب إعطاء البدائل المقنعة ومشروع مجتمعي توافقي وكذا طرق تنفيذ الخطط ومواعيد تنفيذها ومن شأن كل هذا تحفيز المشاركة الانتخابية. وقد شكلت الانتخابات أداة للتغيير في تجارب دولية سابقة كما حدث في سلوفاكيا 1998، أوكرانيا وصربيا 2000، جورجيا 2003، وأوكرانيا للمرة الثانية سنة 2004، وهي التجارب التي شكل فيها فوز المعارضة بالانتخابات بداية لعملية تغيير أفضت للانتقال الديمقراطي فأطلق على هذه التجارب "الثورات الانتخابية" (أحمد عبد الكريم، 24، 01، 2003 bit.ly/45x4hkh).

كذلك، تعتبر الانتخابات أداة للمكافئة والعقاب؛ إذ بينت تجارب الانتقال الديمقراطي أن الشعب يريد التخلص من الطبقة الحاكمة وأوجه الحكم القديمة، فلم تكتف الشعوب بتنحية الرؤساء، بل عاقبت أحزاب السلطة والمواولة في غير مرة، والمثال التونسي الأنسب للتدليل، إذ سمحت الموجة الأولى للحراك باغتيال إسلاميين سدة الحكم على نقبى التيار الليبرالي الذي كان حاكماً، ثم عوقب الإسلاميون على إخفاقهم في تسيير المرحلة الانتقالية عبر تشريعات 2019 بانتخاب رئيس تكنوقراطي غريب عن الساحة السياسية التونسية. ويعاقب النظام الحالي عبر العملية الانتخابية، فقد سجلت الانتخابات البرلمانية التونسية في جانفي 2023 نسب مشاركة متدنية.

كما من شأن التعجيل بالتنظيم لانتخابات قطع الطريق على الفوضى الأمنية والتدخلات الأجنبية، فالحجز عن الاتيان بحل وطني يفتح المجال لذوي الأطماع بالسلطة والمصالح على المستويين الداخلي والخارجي.

2. أبرز أسباب العزوف الانتخابي في مسارات الانتقال الديمقراطي العربية:

تصنف عملية الانتقال الديمقراطي في التجارب الدولية إلى أصناف عديدة حسب منحى التغيير والمتسبب فيه (Munck, and Skalnik Leff, 343-362)، وتدخل الدول العربية حسب هذا التصنيف في خانة الانتقال من الأسفل «Transition from Below» والذي يأخذ صورتين: الانتقال كنتيجة للضغط على النظم عن طريق الاحتجاجات والمظاهرات، مثلما كان الحال في تجريبي المكسيك والفلبين وتندرج في هذا الإطار تجريبي المغرب والكويت، وقد يحدث الانتقال نتيجة لانتفاضة أو ثورة مثلما كان الأمر في حالة الشيلي وهو الحال في

معظم تجارب الدول العربية. الشاهد هنا هو أن طريقة التغيير تحدد إلى حد كبير مخرجاته، فكلما كانت مطالب التغيير سلمية كلما زادت احتمالية نجاح الانتقال الديمقراطي. وباعتبار أن أغلب موجات التغيير في الدول العربية لم تعرف موجات عنف كبيرة أو مطولة، كتلك التي تقود إلى حروب أهلية، فمن المفترض أن التغيير السياسي كان مرجحاً، هذا من جهة، من جهة أخرى، ننوه أن أغلب الدول العربية كانت تنظم انتخابات دورية بنسب مشاركة رسمية مقبولة، لكن لظالما استخدمت هذه الانتخابات كألية لإعادة انتاج النظم واستمراريتها وهذا من خلال أساليب عدة كان أهمها القضاء على المعارضة أو إضعافها (Albrecht, 378-397)، لهذا، ونظرا لخصوصية الأنظمة العربية "الهجينة" (Bogaards, 399-423) أو ما يدعى بديموقراطيات المنطقة الرمادية، فرغم تعدد المراجع التي تناولت مسألة الانتخاب كألية للانتقال، غير أن الخلفية النظرية لدراسة تجارب الانتقال الديمقراطي لا تقدم أرضية كافية لتفسير حالات التحول وذلك نظرا لقدرة هذه الأنظمة على التعامل مع الأزمات الداخلية وتمتعها بمرونة وديناميكية عالية، وممارستها لنوع من الأبوية وخلق نوع من الزبائنية مع النخب التي تجرد هذه الأخيرة من أية قدرة علي التغيير أو المطالبة به. وهكذا أخرجت هذه الأنظمة من بوتقة الأنظمة الديكتاتورية الشمولية الاستبدادية لكنها لم ترقى إلى النظم الديمقراطية أو الليبرالية. (Schlumberger, 50-51)، لهذا يصح القول أن الانتخابات في الدول العربية لا تعني الديمقراطية ولا الانتقال نحوها، بل تمثل ما اصطلح عليه في دراسات نظرية الانتقال بديموقراطية الواجبة، الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية اللابراالية... وغيرها من التوصيفات. (Carothers, 10)

وعليه، لا تنسجم نظرية التحول الديمقراطي مع تجارب التحول الديمقراطي العربية في مسألة التنظيم لانتخابات (عبد الفتاح، 71-70)، بل اعتبرت كأداة استخدمتها النظم لشرعنة بقائها Legitimation، وهو ما يندرج في بند استراتيجيات البقاء (Ahmed, 76)، ونحن نعتبر العزوف عن الانتخاب كتجلي لأزمات النظم السياسية التي أخفقت حيث نجحت، فتطويق الانتفاضات الشعبية ومطالب التغيير أدى إلى تكريس نفس عيوب النظم السابقة، وأهم ما تتشارك فيه الدول العربية والذي يفسر عزوف الشعوب عن المشاركة الانتخابية، ما يلي:

أ. الاعترافات الاثنية والاجتماعية والطائفية وصعوبة الخروج بمشروع اجتماعي وطني.

ان طبيعة الانظمة العربية وتعاطيها مع التنوع الاثني والديني الذي يطبع تركيبة أغلب الدول العربية، يمثل في حد ذاته سببا في صعوبة الوصول لترتيب عملية انتخابية، لا بل ويمثل في حالات عدة سببا من أسباب الانتفاضة الشعبية وتعمق أثر فشل الدول وتعطل مؤسساتها.

تزرمنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بتنوع عرقي/اثني وعقائدي. يعود اعتناق أغلب سكان المنطقة للإسلام الى القرن السابع للميلاد، ويعتبر رواد الكنيسة القبطية الارثوذكسية المجموعة الدينية المسيحية الاوسع في المنطقة، اذ تمثل 10 ٪ من المجتمع المصري، كما تضم كل من سوريا والأردن وفلسطين ولبنان مزيجا أكثر تنوعا من المسيحيين السرياك والأراميين والمارونيين، وهم الذين يلعبون أدوارا سياسية هامة منذ خضوع المنطقة للانتداب، فبعد أن كانوا أصحاب ذمة على عهد الخلافة العثمانية، اضطلعوا بعد تفتت هذه الأخيرة بمهام سياسية لا سيما في الأراضي التي كانت خاضعة للانتداب الفرنسي. ولعل هذه الأدوار كانت الأصل في ابتداء نظام المحاصصة في الدول العربية القومية الناشئة فيما بعد (Lev Weitz, 2015). يضاف الى الأقليات الدينية المسيحية طيف من المذاهب والديانات الموصولة بالدين الإسلامي، وأبرزهم الحضور الشيعي

والذي يمثل الأغلبية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويمثل الحضور الأكبر في كل من البحرين والعراق وله تواجد في لبنان، ومناطق أخرى كما تحضر في المنطقة أقلية كالدروز والعلويين والاسماعيليين ...

من الجهة المقابلة وفي دول المغرب العربي يبرز تقسيم اثني قائم على ثنائية البربر والعرب، حيث أهلت هذه الأراضي أول ما أهلت بالسكان البربر حسب ما ذكر المؤرخ والمحقق ابن خلدون في مقدمته ومن بعده المحدثون ومن جملتهم ذكرا لا حصرا محمد الميلي، وتزخر كتب التاريخ بمواقع تلاحم سكان الشمال الأفريقي من بربر وعرب تحت راية الإسلام، غير أن الوجود الاستعماري لفرنسا بالمنطقة دس فيها مشكل العرق والأقلية، إلى درجة ائصال كاهل الدول بعد استقلالها بمواضيع المساواة والمطالبة بالاستقلال على أسس عرقية ثقافية.

تضاف إلى هذه الفسيفساء الاثنية والدينية، حواجز طبقية تختلف من مجتمع لآخر، إذ يشهد الوطن العربي تركيز الحكم وما يتبعه من سلطة وامتيازات في يد ثلة حاكمة ورثت الحكم توريثا فنقلت مزاياه بدون اعتبار لعدالة الفرص أو سؤال الاستحقاق. تجعل التوظيفات السياسية المغلوطة وغير البرينة لهذه الاعتبارات الدينية والعرقية والطبقية من وضع مشروع وطني يسمو عن هذه الاعتبارات أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد.

كما لا يمكن أن نغفل وقوع دول المنطقة في صلب مشاريع التقسيم الدولية على أسس دينية، إثنية ولغوية في شكل مخططات كمخطط برنارد لويس لتقسيم الشرق الأوسط 1992، حدود الدم لراليف بيترز 2006 وغيرها من الخطط والأطروحات النظرية (ياسر، نجم، 2015، bit.ly/45x4hkh). هذه الخطط ولا شك من شأنها توفير الأسباب النظرية لتوجيه العملية الانتخابية نحو إختيار من يوفر أسباب تحقيق هذا التفتيت، كما يبرز أهمية الوعي لدى الناخب العربية بحساسية الطرف الذي تمر به المنطقة، إذ أن الإخفاق في إختيار الشخص والطبقة السياسية المسؤولة والمقاومة سيجهض مسار التحول ويصيره مسارا غير الذي تريده له الشعوب.

ب. الاعتبارات الثقافية والتراكم الادراكي السلبي تجاه النظام السياسي

كثيرا ما يُقِيم نجاح العملية الانتخابية من عدمه باحترام معايير إدارية وتقنية، لكنها في الحقيقة لا تقدم تفسيراً لأسباب الاحجام عن المشاركة في الحياة السياسية والعملية الانتخابية تحديدا بقدر ما تقدمه الاعتبارات البيئية النفسية والاجتماعية : يطرح الأستاذ علي الصاوي (الصاوي، 2014، ص. 46) أسباب الاحجام عن المشاركة الانتخابية في شكل أسئلة عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي تجرى فيها الانتخابات، والتي يصلح كل منها كمدخل لمعالجة الظاهرة، كالتساؤل عن دور الانتخابات في تغيير النظم وهياكل القوة في الدول العربية؟ سيطرة العسكر على مدخلات ومخرجات العملية العسكرية؟ العلاقة والارتباط بين المال والسلطة وأثرهما على استقلالية الانتخابات؟

تعتبر حالة القنوط التي وصل إليها الشارع العربي السبب المباشر للثورة على النظم القائمة، هذا بدليل مطالبة الشعوب بالرحيل الكامل للأنظمة القائمة والتي كان قد مرّ على توليها مقاليد السلطة فترة كفيلة بإثبات عجزها عن إطلاق عجلة التنمية في كل المجالات. أدى تراكم الادراك السلبي تجاه النظم السياسية إلى الإحجام عن المشاركة في الحياة السياسية ككل سواء في العملية الانتخابية أو الإنخراط في الأحزاب، لذلك كان من المفترض أن تزيد المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دول الحراك لتعبر عن الرغبة في التغيير

والحيلولة دون إعادة تدوير النظم السابقة وفتح الباب أمام رجوع الدولة العميقة.. والواقع أن العديد من الدول العربية عرفت حالة من الإحجام عن المشاركة في الانتخابات رغم دورها المصيري المفترض في التغيير. تعتبر الانتخابات الرئاسية في الجزائر في 12 ديسمبر 2020 مثالا على صعوبة اقناع الشارع بالوثوق في مؤسسات الدولة على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تسمح بتغيير النظام بصفة جذرية كما يريدها الشعب، بدليل إلغاء الانتخابات الرئاسية مرتين متتاليتين منذ تراجع الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة عن الترشح واستقالته، في أبريل 2019. رغم حساسية الوضع في الجزائر والذي أجريت فيه الانتخابات بعد انطلاق الحراك في 22 فيفري 2019، إلا أنّ المشاركة قد أحصت نسبة 58؛ 13%، ورغم اعتبار النسبة مقبولة الى حد ما، إلا أنها النسبة الأكثر تدنيا منذ تنظيم أول انتخابات تعددية في البلاد كما قاربت نسب المشاركة في ولايات مثل تيزي وزو وبجاية نسبة الصفر، على ما لهذا من حساسية، وهذا كله رغم تركيز الحملة الانتخابية على الترويج للانتخابات عوض الدفاع عن البرامج التي لم تحمل زخما فكريا ولا بدائل أيديولوجية.

كما يبرز الخيار الشعبي في أول انتخابات تونسية بعد رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي كدليل على رغبة الشعوب في القطيعة مع النظم وليس الأفراد فقط. إن اختيار حزب النهضة ذو الأفكار الإسلامية والمحبوس على تنظيم الإخوان المسلمين السياسي له دلالات كبرى في تونس البلد المنفتح على الليبرالية منذ استرجاعه سيادته، سنة 1956.

تلخيصا لأسباب الإحجام عن الانتخاب، قدم الراحل عبد الحميد مهري مقالا في هذا الصدد أوجز في الأسباب الشخصية والاجتماعية (مهري، 2007، ص. 05)، أما الأسباب الشخصية فمهما عدم الاطمئنان لتأدية واجب الاختيار المرتبط بالمواطنة، فقدان الثقة في صلة الحاضر بمبادئ الماضي والأمل في خدمة الحاضر لبناء المستقبل. وأما الأسباب الاجتماعية فالمقاطعة هي رسالة من المجتمع نتيجة غياب النقاش الجاد حول التحديات الكبرى والالتفاف حولها بنقاشات سطحية لمشاكل يومية، تدجين الساحة السياسية إلى درجة أن أصبح كل معطى ومخرج يصب في صالح النظم، إضافة إلى القناعة المتولدة لدى المواطن أن الانتخاب ولو كان نزيها ولأشخاص أكفاء لن يقدم أو يؤخر شيئا. وتلخيصا: الإحجام هو تعبير عن عظيم الأمل الممزوج باليأس والقنوط من التغيير.

ج. اعتبارات التدخلات الخارجية وتوجيه العملية الانتخابية: تدخلا مباشرا وغير مباشر

تتقاسم الثورات الشعبية، كما أسلفنا، خاصية العفوية وكونها رد فعل غير منظم ولا مخطط له مسبقا، لذلك لا تقع الأسباب الخارجية ضمن الأسباب الباعثة لتجارب الانتقال الديمقراطي، بل تبدو هذه الأخيرة أكثر تأثيرا في مرحلة الانتقال منه في مرحلة الاطاحة بالنظم، ذلك لأن التغيرات التي يشهدها النظام الدولي حاليا لم تعد تسمح بالتدخل المباشر للديمقراطيات الليبرالية الأجنبية، ولم تعد هذه الأخيرة تعتبر نفسها مسؤولة عن نشر الديمقراطية في العالم، كما أن تدخلها لقلب بعض الأنظمة على شاكلة ما حدث في العراق ويحدث في ليبيا وسوريا وألصاح بعض الأنظمة الحليفة كان مستهجنا، فلا يمكن لها أن ترضى ببقاء ديكتاتوريات ولو كانت صديقة (ماضي، 2018، ص. ص. 23-26)، وعليه، فإن قانون المصلحة هو ما حدد مواقف الدول الكبرى من مسارات التغير الديمقراطي، ويتحدد اهتمام الدول الكبرى والإقليمية بالنزاع في منطقة ما بأهمية المنطقة الجيوسياسية وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، كما تتحدد بقدرة النظم على المقاومة أو بعبارة أخرى بقدرة

الشعوب على فرض الانتقال ومصلحة القوى الخارجية في ترجيح كفة هذا أو ذاك، فالعامل الخارجي يعتبر محفز أو مثبط للتحول الديمقراطي بصفة دبلوماسية غير مباشرة قبل أن يكون عبر التدخل المباشر. بالعودة إلى تجربة التعددية الحزبية التي عاشتها الجزائر سنوات الثمانينات والتي فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقتها بالانتخابات البلدية لسنة 1990-1991 والتي أعقبتها تدخل النظام آنذاك لوقف المسار الانتخابي نجد أن تدخل النظام غير المشروع لقطع المسار الانتخابي قد قوبل بسكوت دولي وهو ما يترجم بالمباركة (Schlumberger, 52)

أما التدخل الإقليمي فيبدو في تجارب الانتقال الديمقراطي في الدول العربية أكثر وضوحا حيث يبرز التدخل الإماراتي والسعودي في المنطقة العربية والذي عرقل نجاح بعض تجارب الديمقراطية (بشارة، 2019، ص. 12)، والتدخل التركي في النزاع السوري لتحقيق أقصى توسع. كما أن أثر الجوار الإقليمي قد يكون تلقائيا دون أن يدرج ضمن الرغبة في التدخل، فموجات الحراك عالميا جاءت إقليمية، تنتشر من دولة لأخرى مجاورة، ويمكن أن تدرج في منحنى تأثير الدومينو.

وقد يتمثل التدخل الخارجي في المساعدات والمعونات كالمساعدة والتدريب والتثقيف المدني لتنظيم الانتخابات وإصلاح الأنظمة الانتخابية، كما قد تكون الديمقراطية شرطا من شروط الإعانة على منوال فرضها كشرط لقبول دول أوروبا الشرقية ضمن الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا ليس متوفرا في الحالة العربية التي لا تجاور الديمقراطيات العريقة، ولا تجربة سابقة لها في الديمقراطية. وقد يكون التدخل غير مباشر من خلال تبعية جيوش المنطقة للقوى الخارجية في تجهيزها وتدريبها وعليه فواقع السيادة الناقصة وسيطرة الجيوش على النظم العربية تجعل هذه الأخيرة منكشفة على كل حال أمام التأثيرات الأجنبية (ماضي، 2018، ص. 26-23)

3. سبل تحفيز المشاركة الانتخابية على ضوء التجارب الدولية

أ. وضع دستور يراعي الخصوصية المجتمعية وخلق آليات لضمان نزاهة الانتخابات

من الضمانات التي من شأنها تحفيز المشاركة الانتخابية، تعديل القوانين الانتخابية وتسييدها ومحاسبة مخترقيها. وتحتوي القوانين المرتبطة بالانتخابات تلك المتعلقة باستحداث مؤسسات وهيئات لضمان السير الحسن للانتخابات والمتعلقة بضمانات النشاط الحزبي والسياسي، وفئة ثالثة ذات طابع تنظيمي في وتقني.

تشتمل الدساتير العربية على بعض الضمانات المتعلقة بالانتخابات ومن الدول من استحدثت بعضها عقب الانتفاضات، كالدستور المصري الذي أتى بإجراءات لصالح الشباب المسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والفلاحين والعمال، ومن الإجراءات التي من شأنها زيادة ثقة الشعب في توفر الإرادة السياسية للتغيير اشراك الأحزاب السياسية، الشخصيات الوطنية والناشطين بكل انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية في تعديل الدستور، ومن المهم كذلك استفتاء الشعب حول هذه التعديلات لإشعاره بالمساهمة المباشرة في التغيير.

منذ بداية الحراك الشعبي في الدول العربية والى سنة 2014 رصدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مجموعة من المؤشرات الإيجابية في مجال التشريع (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014) حيث شهدت 13 دولة عربية تعديلات في قوانين الانتخابات ومن أبرزها: استحداث مفوضيات أو لجان انتخابية في ثمانية دول ومنها الجزائر. وقد منح لهذه اللجان والهيئات صلاحيات كبيرة ومهام موسعة متعلقة بالإجراءات التنظيمية للانتخابات، على غرار تحديد ذوي الحق في الاقتراع، استقبال طلبات الترشح، تنظيم وتنفيذ عملية التصويت قواعد فرز وعد الأصوات وتجميع واعداد النتائج..

كذلك، التعديل الدستوري سواء السابق أو اللاحق للانتخابات من شأنه جذب اهتمام الشعوب وزيادة اهتمامها بالعملية الانتخابية، فتعديل الدستور باعتباره حدثا جلا كونه أسس القوانين الوطنية، ومحدد الحقوق والحريات وضامن الفصل بين السلطات والناص على تحديد عدد العهد الانتخابية ومقرر حقوق المدنية والسياسية للشعوب، سيزيد لا محالة من الوعي الشعبي عبر النقاشات والموائد المستديرة المقامة لمناقشته ومتابعة عمل اللجان الاستشارية المكلفة بإعداده إن وجدت وآراء الشخصيات الوطنية المستشارة بخصوصه.

تقدم التجارب الدولية أمثلة واضحة عن أولويات عملية التعديل الدستوري لتحفيز الانتخابات، ومن بينها النموذج الجنوب افريقي (Xavier, 2009, P.P. 157-168) الذي ينظم انتخابات دورية منذ انتخاباته التعددية الأولى سنة 1994، كما أن جنوب افريقيا قد اجتازت مرحلة انتقال السلطة بنجاح ملحوظ وتخطت نظام الميز العنصري. وضع الدستور الجنوب افريقي الأول سنة 1993 وكان مؤقتا، تبعه دستور 1996 النهائي الذي رسخ تصور ديمقراطية جنوب افريقيا بعد الميز العنصري. فكان الدستور أساسا لبناء ديمقراطية تشاركية تعددية ضامنة للحقوق الأساسية للمواطن. وقد ركز الدستور أولا على مناقشة النقاط الخلافية وعلى رأسها المساواة والملكية وهما من أسس المواطنة، كما قرر الحفاظ على النظام البرلماني والفصل والتوازن بين السلطات، وكذلك أقام تقسيم أفقي للدولة الى أقاليم ما كان من شأنه التأثير على خيار شكل الانتخابات، ثم نصب سلطات مستقلة لا تدين بتقديم أي تقرير إلا أمام البرلمان ومن بينها اللجنة المستقلة للانتخابات. فاذا استطاعت جنوب افريقيا أن تتجاوز نظاما أفزع العالم الى ديمقراطية حقة ومشاركة انتخابية فاعلة وواعية لما لا تحقق الدول العربية هذا الإنجاز؟

ب. تامين دور الجيش كضامن للعملية الانتقالية وفصله عن السلطة المدنية

تقوم النظم السياسية في الدول العربية على ثنائية السلطة-الجيش، ففي غالب الحالات كان يترأس هذه الدول عسكري إما سابق وفي حالة تقاعد أو يؤثر الإحتفاظ برتبته العسكرية كما كان حال الرئيس الليبي معمر القذافي. أما قانونيا فكون الرئيس مدنيا لا يغنيه عن حتمية قيادة العسكر مخافة مغبة الإنقلاب، خذ في ذلك المثال الجزائري أين يعتبر رئيس الجمهورية وزيرا للدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ومثله حسني مبارك، وزين العابدين، وصدام حسين وحاليا ومنذ 2014 المشير السيسي رئيسا لمصر بعد توليه منصب وزير الدفاع

وقائد القوات المسلحة المصرية... ينبع تركيز السلطات في يد الرئيس من طبيعة النظم السياسية العربية وما تركز السلطات في السلطة التنفيذية إلا تأكيد على الطابع العسكري للأنظمة.

هذه الحقيقة الراسخة تجعل الحديث عن انتقال ديمقراطي سلس وناجح مع عزل الجيش أو تحييده عن العملية أمرا يتراوح بين الصعوبة والمجازفة.

في التجربة الجزائرية، لعبت المؤسسة العسكرية دور الضامن لسلمية التغيير، فمنذ 22 فيفري 2019 تتظاهر الجماهير في سلمية لم يسبق لدولة أن شهدها مع حضور عدد هائل للمتظاهرين من كل الأجناس والأعمار والمشارب السياسية، عكس ما شهدته الجزائر نفسها سنة 1991 بعد اجهاض المسار الانتخابي الذي أفضى إلى وصول التيار الإسلامي إلى السلطة، وقبله أحداث ما يسمى بالربيع الأمازيغي.

إن الضمانات التي قدمتها المؤسسة العسكرية والتي يمكن استنتاجها من الخطب المتكررة لقائد القوات المسلحة، آنذاك، الفريق القايد صالح وتعهده بالتكفل بكل ما من شأنه التسهيل لعملية الانتخاب وعدم التدخل فيها، تعتبر من أهم أسباب تفادي الفوضى رغم خروج النظام عن الشرعية الدستورية بانقضاء المهلة التي يمنحها الدستور لإجراء الانتخابات. ليس هذا فقط، وإنما تعتبر المؤسسة العسكرية في الجزائر وسائر الدول العربية المؤسسة الأكثر إنضباطا وتنظيما وإطلاعا وأقل تضرا جراء التهويد المنظم لمؤسسات الدولة الذي شهدته غالبية دول المنطقة.

دوليا، انقسمت دول التحول الديمقراطي من حيث دور الجيش الى نظم ترغب في الإبقاء على الحكم العسكري وأخرى قبلت بإعادة الحكم الى المدنيين كالبرازيل وأخرى اضطرت فيها العسكر الى ترك السلطة كالأرجنتين ونظم أخرى أخرج فيها العسكريون من الحكم بعد نضال دام لسنوات كالشيلي. وعليه، يبدو المثال البرازيلي الأنسب للتدليل على مرافقة الجيش للعملية الانتخابية.

على منوال الدول العربية يبرز المثال البرازيلي أين لعب الجيش دورا حاسما في تأمين وتسهيل الانتقال، اذ قاوم الجيش في بداية الأمر الجناح الإصلاحي في معادلة غير صفيرية ومنذ سنة 1974 جمعته بالمعارضة علاقة تجاذب تتراوح بين تقييد الحياة السياسية كالتضييق على الدعاية الانتخابية ومنع أحزاب المعارضة من التكتل في الانتخابات حفاظا على بقاء الحزب الحاكم، لكن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها البلاد أدت سنة 1984 الى وصول المعارض المدني خوسيه سارني الى السلطة بعد وفاة تانكريدو نيفيز قبل تنصيبه، وهذا مخافة أن رجوع الشعب على الجيش وتحمله مسؤولية الأزمة. حدث هذا بعد ضمان مصالح المؤسسة العسكرية عبر: عدم فتح ملفات انتهاك حقوق الانسان، استمرار الصناعات العسكرية والإبقاء على الصناعات ذات العلاقة بالأمن القومي لاسيما قطاع الاتصالات والمعلومات.

كما أن محافظة الجيش على مؤسسات الدولة أدى الى نجاح الانتقال، فلم يغلق الجيش البرلمان ولم يمنع الأحزاب من النشاط ما أوجد آليات للضغط والتعبئة أثناء الانتخابات.

ت. دور الاعلام في تحفيز المشاركة الانتخابية

يلعب الاعلام بفروعه المكتوبة والمسموعة والمرئية الى جانب مواقع الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد عموماً دوراً في متابعة وإدارة العملية الانتخابية، وله الأثر المباشر على تحفيزها، فهو يعمل كأداة لتشكيل الرأي العام والتعبير عنه، كما يعتبر أداة لمراقبة الممارسات السياسية ومواجهة الانحرافات والتجاوزات التي تحدث بمناسبة العملية الانتخابية (المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص: 2041)، إذ توفر وسائل الاعلام للناخب المعلومات حول المترشحين والبرامج الانتخابية وسير العملية الانتخابية في حد ذاتها. كما تتيح وسائل الاعلام فرص الحوارات المفتوحة وأحياناً المباشرة والمواجهات بين المتنافسين، وقد تنقل إنشغالات وآراء القائمين على تسيير الانتخابات من إداريين وهيئات قضائية. لقد غدى الاعلام مكوناً رئيسياً من مكونات العملية الانتخابية، وتعتبر التجربة التونسية في تنظيم المناظرات بين المترشحين لرئاسيات 2019 الأولى من نوعها عربياً، تلهم في ذلك الجزائر ورغم غياب الأرقام المعبرة عن درجة تأثيرها في المشاركة أو الخيار الشعبي إلا أن نسبة المشاهدة المعبر عنها تشير إلى رفع اهتمام المشاهد بالحملة الانتخابية، رغم الانتقادات الموجهة لها (حذافة، عبد الحكيم، 2019، bit.ly/3skkF8V).

صحيح أن استقلالية وسائل الاعلام يعتمد الى حد كبير على مصادر تمويلها، غير أنها تحولت في تجارب عديدة للتحول الديمقراطي الى أداة للدعوة الى المشاركة الانتخابية قبل الاقناع ببرنامج مترشح أو قائمة بعينها. ومن أحدث هذه التجارب الانتخابات الرئاسية الجزائرية، أين تساندت وسائل الاعلام الخاصة قبل العامة في تنشيط بلاتوهات للحوار وتشريح مخاطر العزوف الانتخابي على مستقبل التغيير في الجزائر، وتم ربط المشاركة بممارسة المواطنة والاعراب عن الرغبة في التغيير، لا بل وقطع الطريق أما التزوير، فإعرا ب الناخب عن صوته يمنع غيره من سرقته، وتم بشكل من الأشكال تصوير الانتخابات على أنها تظاهرة وطنية ضد الفساد.

وبصفة عامة، لنجاح الإعلام في أداء دوره في تحفيز المشاركة الانتخابية لا بد أن يكون حيادياً ومتوازناً تجاه العملية الانتخابية فلا يظهر انحيازاً حزبياً أو طائفيًا، ويراعي متطلبات المجتمع وأفكاره، كما لا بد أن ينتهج أسلوباً استقصائياً تحقيقياً لمواكبة العملية الانتخابية وطريقة تشكل الرأي العام تجاهها، فلا يكتفي بالمعلومات المتوفرة والمكررة.

يتحدث بعض الدارسون للإعلام (القيم، مهدي، 2010، ص. ص. 19-21) عن ضرورة وضع حملة إعلامية يشترك فيها القطاع الخاص والعام تتسم بالشمول والتكرار والعمومية وكذا توظيف الصور الرمزية كالطفل والمرأة والطالب تعبيراً عن الأمل في التغيير، كما تستدعي الحملة الإعلامية دراسة تسويقية والابتعاد عن الابتذال بطرح الأفكار المتوازنة والعميقة والقابلة للاستيعاب من كافة أطياف المجتمع، إضافة الى أهمية التمويل والعمل الميداني عبر المحاضرات والذهاب نحو المواطن وعدم الاكتفاء ببعث الرسائل الباهتة.

خاتمة:

في خاتمة المقال، أؤكد أن العملية الانتخابية الحرة والنزيهة هي الضامن الحقيقي للانتقال الديمقراطي المنشود، وأن العثرات التي شهدتها وتشهدها التجارب العربية هي نتيجة لعدم تمكين الشعوب من مواصلة التعبير عن آرائها بالطريقة المناسبة. لذلك فإن كل نتائج التغيير تبقى هشة ما لم تبنى على نتائج انتخابات ديمقراطية. ألخص نتائج هذه الورقة فيما يلي:

- ✓ العملية الانتخابية باللغة الأهمية في التحول الديمقراطي فهي تعبير عن المنحى الذي يريده الشعب المنتفض وآلية لضمان الانتقال السلس من نظام لآخر.
- ✓ العزوف الانتخابي ليس ردة فعل آنية أو متأخرة، بل جذوره عميقة تصل تعبيراتها الى فقدان الأمل في التغيير، عدم الشعور بالمواطنة أو الرغبة في الانفصال والاستقلال بالذات.
- ✓ العامل الخارجي ليس مؤثرا على عملية الانتقال الديمقراطي والعملية الانتخابية بشكل خاص بقدر تأثير العوامل الداخلية. ويبرز التأثير الخارجي عبر الولاءات التاريخية والثقافية أكثر من التأثير المباشر. فالعامل الخارجي موجود فقط لحماية مصالحه الاستراتيجية في دول ما.
- ✓ تحفيز المشاركة الانتخابية يتم عبر إعطاء الضمانات الدستورية والقانونية اللازمة.
- ✓ لا يمكن تحييد الجيش من عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية لذلك عليه أن يكون المسهل والضامن للعملية الانتخابية والحائل دون وقوع انزلاقات أمنية، وهذا ضمن معادلة غير صفرية بين المدني والعسكري.
- ✓ تحفيز العملية الانتخابية لا يكون الا بالإقناع بوجود البديل السياسي وهو الدور الذي يضطلع به الاعلام أساسا عبر حملات إعلامية خاصة.

الهوامش

نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته 21 (هيئة الأمم المتحدة، 1948) أن « لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا... ». وتنص الفقرة الثانية من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (هيئة الأمم المتحدة، 1966) أن « للمواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين ».

قائمة المراجع

- 1- أحمد، أمل، (2018). "الانتخابات والتحول الديمقراطي في افريقيا". *آفاق افريقية*، مجلد 13، (ع 46)، (ص. ص 11-38)
- 2- أحمد عبد الكريم، يوسف، (2003 / 01 / 2)، " إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي " bit.ly/45x4hkh
- 3- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، (10 ديسمبر 1948)، القرار 127 ألف، (د 3).
- 4- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، (16 ديسمبر 1948)، القرار 2200 ألف، (د 21).
- 5- المنظمة العربية لحقوق الانسان، (2014). *الديموقراطية والانتخابات في العالم العربي*، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، مصر.

- 6- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، (5 و 6 حزيران 2011). تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة منها، والطريق قدما. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 7- حذاقة، عبد الحكيم، (07/12/2029)، " في أول تجربة... هكذا تفاعل الجزائريون مع مناظرة الانتخابات الرئاسية " bit.ly/3skkF8V
- 8- كمال، حسون القيم، عادل، خليل مهدي، (حزيران-أيلول، 2010). " دور الاعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق". *الباحث الإعلامي*، (ع 9)، (ص.ص: 11- 26)
- 9- عبد الفتاح، ماضي، (2018)، "الجيش والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيش من السلطة؟" *مجلة سياسات عربية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ع 24)، (ص.ص: 08-28)
- 10- عزمي، بشار، (ماي 2018)، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، *مجلة سياسات عربية*، (ع 38)، (ص.ص. 26-07)
- 11- مهري، عبد المجيد، (2007، 19 ماي)، " لماذا لا أُنخب؟". *جريدة الخبر*، (ص:05)
- 12- نشأت، عبد الفتاح، (2009). "الانتخابات والمعارضة في المغرب: بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- 13- ياسر، نجم، (26/03/2015)، " ساسي بيكو 2016 خرائط تقسيم المنطقة بين الواقع والأساطير" <http://bit.ly/3KQvANR>
- 14- Ahmed, H. (2018). *Surviving the Arab uprisings: Political regimes and state responses* [Master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. <https://fount.aucegypt.edu/etds/1504>
- 15- Holger Albrecht, How can opposition support authoritarianism? Lessons from Egypt (June 1, 2005), *Democratization*, Vol. 12, Issue 3, (378-397).
- 16- Lev, Weitz, (November, 2015), "Foreign policy research institute, religions minorities in the modern middle east". Foreign policy research institute.
- 17- Matthijs Bogaards, " How to Classify Hybrid Regimes?: Defective Democracy and Electoral Authoritarianism," *Democratization*, Vol.16, No.2(April 2009)
- 18- Munck, Gerardo L. and Skalnik Leff, Carol, *Modes of Transition and Democratization. South America and Eastern Europe in Comparative Perspective* (April 1, 1997). *Comparative Politics*, Vol. 29, No. 3 (1997): (343-362), <https://ssrn.com/abstract=2480848>
- 19- Olivier, Schlumberger, Rent, *Reform and Authoritarianism in the Middle East*. (2006), 02, P-P 43-57
- 20- Thomas Carothers, " The End of Transition Paradigm," *Journal of democracy*, Vol.13, No.1 (2002)
- 21- Xavier, Philipe, (02, 2009), « La démocratie constitutionnelle sud-africaine : un modèle ? ». *pouvoirs*, (N°129), (157 -168)